بمناسبة الذكرى الخامسة لتحرير حلب رئيس الحكومة يضع مشاريع بقيمة تتجاوز ٢٠ مليار ليرة في الخدمة

عرنوس: مشاريع تنموية مهمة تسهم في عودة الحياة والإنتاج

| حلب- خالد زنكلو

دشن رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس، بمناسبة الذكرى الخامسة لتحرير حلب من الإرهاب، العديد من المشاريع التنموية، التي دخلت الخدمة لتحسين الواقعين المعيشي والخدمي في المحافظة، بقيمة تتجاوز ٢٠ مليار ليرة.

عرنوس، الذي رافقه وفد حكومي مؤلف من وزراء الموارد المائية تمام رعد والإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف والأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف ومحافظ حلب حسين دياب، بدأ جولته من منطقة مسكنة بريف حلب الشرقي، التي دشن فيها مشروع إعادة تأهيل ٣ محركات رئيسي ومحرك مساعد في مشروع منشأة الأسد، المخصص لري مساحة نحو ١٨ ألف هكتار.

وبيّن عرنوس في تصريح صحفي أن هذه المحطة التي دمرها الإرهاب «تعود اليوم إلى الحياة من خلال خبراتنا الوطنية من عمال وفنيين وبمواصفات أفضل مما كانت عليه»، وأشار إلى أن قيمة المشروع «بلغت نحو ٣,٥ مليارات ليرة سورية، وهو سيعيد الروح إلى الأراضي الزراعية في ريف حلب الشرقي».

ويقدر العائد الاقتصادي الاستثماري للمساحة المروية المحددة لمحاصيل القمح والشعير والذرة والخضار بحوالي ٨٥ مليار ليرة سورية في السنة، على حين يقدر عدد السكان المستفيدين من المشروع بـ٤٠ ألف نسمة، عدا تغذية جميع القرى والمزارع المحيطة بالمشروع بمياه الشرب النظيفة والمستدامة، والتي شهدت عودة الأهالي بشكل مطرد إليها واستقرارهم فيها بعد تهجيرهم جراء تعديات المجموعات الإرهابية.

ويشمل المشروع، الذي ينفذه فرع الإنشاءات العسكرية في حلب، إعادة تأهيل ٦ محركات رئيسة بتدفق ٧,٥ متراً مكعباً في الثانية مع محرك مساعد بتدفق ١,٥ متر مكعب في الثانية، ويروي مساحة ١١٠٠٠ هكتار من مشروع منشأة الأسد في مسكنة.

وافتتح رئيس مجلس الوزراء معمل أعلاف تل بلاط، والذي تبلغ تكلفته التقديرية ملياراً و٤٤٢ مليون ليرة بريف حلب الشرقي، بعد أن دمرته التنظيمات الإرهابية.

مدير المعمل محمود درويش، أوضح أن عقد المشروع، الذي ينفذه فرع ٣٠٠ من مؤسسة الإسكان العسكري، بوشر به في ٨ تشرين الأول من العام ٢٠١٨ ولمدة عقدية مقدارها سنة ميلادية.

ولفت إلى أنه جرى الانتهاء من أعمال المشروع في ٧ آذار من العام الجاري قبل البدء بعمليات التجريب على الفراغ، في حين تم البدء بعمليات التجريب الفعلية نهاية أيلول الفائت لتبلغ كمية الإنتاج من ١٢ الشهر نفسه إلى الآن نحو ٤٢٠٠ طن، مشيراً إلى أن الطاقة التصميمية للمعمل هي إنتاج مادة أعلاف جاهزة بمقدار ٣٠ طناً بالساعة.

بعد ذلك، افتتح رئيس الحكومة والوفد المرافق له سوق الهال في مدينة دير حافر شرق حلب، والذي بلغت تكلفة إنشائه نحو مليار ليرة ويؤمن فرص عمل مهمة لأبناء المنطقة.

وذكر رئيس مجلس مدينة دير حافر عثمان المصطفى في تصريح صحفي أن عدد المستفيدين من السوق، الذي تبلغ مساحة موقعه العام ٢٠٤٠ متراً مربعاً، وصل إلى ٢٠٣ مستفيدين من أبناء المنطقة وبمعايير محددة. ولفت إلى أن أقسام السوق متخصصة في عرض الملابس والأحذية والاكسسوارات والخضار والفواكه والتوابل والألبان واللحوم والمنظفات والأدوات المنزلية والقرطاسية والمواد الغذائية. وهو يضم ٦ غرف للإدارة والمستودعات إلى جانب غرفة خاصة بالكهرباء والطاقة الشمسية.

وأضاف رئيس مجلس المدينة: إن السوق، الذي نفذته منظمة «ريسكاته» و«الأمانة السورية للتنمية» بالتعاون مع محافظة حلب ومجلس مدينة دير حافر، مزود بحمامات للرجال وأخرى النساء وذوي الاحتياجات الخاصة، وجرت تغذيته بألواح ومستلزمات الطاقة الشمسية.

ثم توجه عرنوس والوفد الوزاري المرافق له إلى ريف حلب الجنوبي، وتفقد مشروع إعادة تأهيل جسري عسان والنيرب على تحويلة حلب الجنوبية ثم وضع مشروع إعادة تأهيل شريحة ٣٠٠٠ هكتار من مشروع ٧٤٠٠ هكتار لري سهول حلب الجنوبية بمنطقة الحاضر في الخدمة بكلفة ٣ مليارات و٥٠٠ مليون ليرة. وكان رئيس الحكومة أطلق في نهاية كانون الأول من العام الماضي العمل بالمرحلة الأولى من المشروع الذي كان جاهزاً قبل ٢٠١٠ قبل أن يدمره الإرهابيون ويسرقوا تجهيزاته.

بعدها دشن رئيس مجلس الوزراء مشروع إعادة تأهيل مدخل حلب الغربي، الذي يشكل المدخل الرئيسي للمدينة باتجاه دمشق، ويعكس الوجه الحضاري لها.

وتضمن المشروع، الذي تعهده الفرع ٣ من مؤسسة الإسكان العسكرية، أعمال استبدال الرديف وبلاط الأرصفة والإنارة واللوحات المرورية وعدداً من العقد الطرقية من مستديرة أبي فراس الحمداني حتى العقدة صفر عند جسر خان العسل، إضافة إلى تركيب رديف حجري للجزيرة الوسطية بطول ٣,٤ كيلو مترات وإعادة تأهيل الجزيرة الوسطية من جسر خان العسل حتى الحدود الإدارية لمدينة حلب.

كما وضع حجر الأساس لمشروع تنظيم وتحسين منطقة سوق الهال في مركز المدينة، والذي يضم إنشاء ٣ كتل تضم ٦ كافتريات و١٨٠ محلاً تجارياً. ودشن مشروع إعادة تأهيل محطة التحويل في حي هنانو ٢٠/٦٦ ف ف بطاقة ٣٠ ميغا.

وأكد رئيس الحكومة أن إطلاق هذه المشاريع التنموية المهمة «تأتي بالتزامن مع الذكرى الخامسة لتحرير حلب من الإرهاب. منوهاً إلى أهمية هذه المشاريع في عودة الحياة والإنتاج إلى المدينة».

وزار معرض «منتجين» في خان الشونة بمدينة حلب القديمة، واطلع على معروضاته المتنوعة من المواد الغذائية والجلديات والألبسة والمفروشات والأعمال اليدوية والصناعات الهندسية والموزعة على ١٠٧ أجنحة. يذكر أن النسخة الثانية من فعاليات المعرض، الذي شارك فيه ٢٧٨ منتجاً من أصحاب المهن والورش الصناعية الصغيرة، انطلقت في ١٥ الجاري وتنتهي اليوم الإثنين.

مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية يعيد انتخاب مكتبه التنفيذي

الوطن

انتخب مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية أمس مكتبه التنفيذي المكون من تسعة أعضاء، بحضور ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وضم المكتب المنتخب كلا من محمد أبو الهدى اللحام رئيساً، محمد عامر حموي النائب الأول للرئيس، مازن حماد النائب الثاني للرئيس، وسيم القطان أميناً للسر، إياد دراق السباعي خازناً.

وكل من أسامة مصطفى، فايز الحسين، باسكال الكاتب، أنس جود كأعضاء مكتب.

كما ناقش المجلس في جلسته الحادية عشرة التي ترأسها محمد أبو الهدى اللحام رئيس الاتحاد مشروع الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٢ ووافق على بنودها ورفعها إلى الهيئة العامة للاتحاد.

وفي الشأن التنظيمي للاتحاد قرر مجلس الاتحاد إعادة تشكيل لجنة إعداد النظام الداخلي للاتحاد والغرف وفوض مكتب الاتحاد بإعادة دراسة لجان الاتحاد وتسمية رؤسائها وأعضائها شريطة أن يكون رئيس كل لجنة عضواً في مجلس إدارة الاتحاد وعرضها عليه في الجلسة القادمة لإقرارها.

كما ناقش المجلس الأضرار التي لحقت بالستوردين جراء العدوان الإسرائيلي الغاشم على ميناء اللاذقية وقرر مخاطبة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للنظر في الخسائر التي تكبدوها جراء تضرر الحاويات وتعرض عدد كبير من البضائع للتلف والحرق.

لا أحد فوق التقنين حتى رأس السنة

الطلب على الكهرباء ارتفع ١٠٠ بالمئة خلال الأيام الأخيرة

| عبد الهادي شباط

كشف مدير في وزارة الكهرباء أنه لن يكون هناك إعفاء من التقنين في ليلة رأس السنة الميلادية المقبلة لعدم القدرة على تلبية الطلب وضعف المتاح من الطاقة الكهربائية.

وبين المدير أن حجم الطلب ارتفع خلال الأيام الأخيرة بمعدل ١٠٠ بالمئة حيث تجاوز الطلب على الطاقة ٧٥٠٠ ميغا واط في حين كان الطلب الطبيعي قبل موجة البرد بحدود ٤ آلاف ميغا واط متوقعاً أن تصل ذروة الطلب على الكهرباء في هذا الشتاء لحدود ٩ آلاف ميغا واط في حين المتاح حالياً لا يتجاوز ألفي ميغا واط، والأمر الذي يسهم في اتساع الهوة بين الطلب والمتاح من الطاقة الكهربائية وبالتالي ارتفاع ساعات التقنين.

وبين أن هناك حالياً جهداً كبيراً يتركز في وزارة الكهرباء على الحفاظ على الشبكة ومنع حصول أي حالات فصل أو تعتيم على الشبكة بسبب ضعف الشبكة الحاصل من انخفاض التغذية على الشبكة مما يجعلها شديدة الضعف ومعرضة للضرر في أي لحظة، وأن التعويل لمعالجة هذا الأمر على عملية الربط الكهربائي مع الجانب الأردني مع بداية العام المقبل (٢٠٢٢) حيث تم تجهيز أكثر من ٩٠ بالمئة من الخط في الأراضي السورية وأن هناك عملاً واسعاً تقوم به ورش الكهرباء من شركات درعا والسويداء وريف دمشق وحلب وحماة وإدلب وغيرها لسرعة إنجاز تأهيل الخط ودخوله في خدمة الربط في الوقت المحدد.

وبين أن التحسن الذي يتم التصريح عنه حول تحسن الكهرباء مع الربع الثاني من العام المقبل يعتمد على العديد من المشروعات التي تنفذها وزارة الكهرباء خاصة في محطات الرستن وحلب وغيرها إضافة لمشروعات الطاقات المتجددة، وأضاف: إلا أن الحل الأساس يكمن في تحسن توريدات حوامل الطاقة تحديداً مادة الغاز لأن معظم محطات التوليد العاملة تعتمد على الغاز في التشغيل والتوليد وهو رهن تحسن الظروف العامة في البلد وقدرة الحكومة على تأمين كميات أفضل من الحالية.

وصرحت الوزارة مؤخراً لـ«الوطن» أن مجموعات التوليد الحالية (العاملة) قادرة في حال تم تأمين مادة الغاز على توليد حتى ٤٥٠٠ ميغا واط وهو ما يعادل ٦٠ بالمئة من حاجة البلد كهربائياً مقدراً أنه في حال الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل لمجموعات التوليد العاملة حالياً نصل لبرامج تقنين نحو ٤,٥ ساعة كهرباء مقابل ١,٥ ساعة قطع في مختلف المحافظات والمناطق السورية في حين قدر إجمالي الاحتياجات حتى نصل لمعدلات تقنين شبه صفرية بحدود ٧ آلاف ميغا واط وهو تقدير أولي اعتماداً على المقارنة مع كميات الإنتاج قبل الحرب على سورية التي كانت بحدود ٩ آلاف ميغا واط مع مراعاة أن الكثير من الاحتياجات الصناعية والتجارية وحتى المنزلية لم يعد كما كان عليه قبل العام ٢٠١١.

من هم الأكثر أجراً ودخلاً في سورية؟.. المصرفيون.. الأطباء.. أصحاب الحرف وخبراء الصيانة..

مديرو مصارف تصل رواتبهم لـ٢٥ مليون ليرة وشيف مطبخ ١,٥ مليون ليرة

الفئة الأقل دخلاً هم موظفو الحكومة

| محمود الصالح

ازدادت الهوة في الدخل بين فئتين هما الأقل أجراً والأكثر أجراً، لتصل الفوارق إلى عشرات الملايين من الليرات، حيث يحقق المديرون العامون للمصارف الخاصة دخلاً شهرياً لايقل حن ١٨ مليون ليرة شهرياً والمتوسط ٢٥ مليون ليرة ويمكن أن يصل إلى ٣٥ مليوناً للمديرين من حاملي الجنسية الأجنبية، في وقت لا يتجاوز سقف راتب المدير العام للمصرف الحكومي ١٥٦ ألف ليرة، وفق الزيادة الأخيرة في الأجور، وكذلك الحال بالنسبة للأطباء في المشافي الحكومية الذين لا يحصلون على أكثر من سقف الحد الأعلى للأجور لفئتهم، أما في المشافي الخاصة فقد يتجاوز الأجر الشهري عدة ملايين ليرة، وهذا الحال ينطبق حتى على المعلمين في المدارس الحكومية ومن الاختصاصات المطلوبة حيث يقبض مدرس الرياضيات في المدرسة الحكومية مبلغ مئة ألف ليرة مهما كانت خبرته، والمدرس ذاته لا يقل راتبه في أي مدرسة خاصة عن نصف مليون ليرة سورية.

«الوطن» أجرت استقصاء في عدد من المحافظات بين القوى العاملة والحرفيين وتبين لها أن أغلب الحرفيين لم يتأثروا كثيراً بسعر الصرف، وتحسنت أجورهم تبعاً لارتفاع الأسعار، حيث زادوا التكاليف وفق نسب مواد الإنتاج واليد العاملة وهي جزء من مستلزمات الإنتاج، حيث حافظ أصحاب المهن المطلوبة على أجور جيدة وصلت الآن في كثير من المهن إلى مليون ليرة سوري، مثال ذلك أصحاب الخبرة في صناعة الألبسة والمنتجات الكهربائية والبلاستيكية، ويمكن أن يتجاوز ذلك بأضعاف مضاعفة للأشخاص الذين لديهم خبرة واسعة، ومثال ذلك صناعة الألبان والأجبان، ورؤساء خطوط الإنتاج في صناعة المواد الغذائية في القطاع الخاص يمكن أن يتجاوز راتبهم مليوني ليرة سورية، وكذلك الحال في المطاعم يصل راتب الشيف المميز إلى ١,٥ مليون ليرة سورية في دمشق، وأقل عامل في أي مطعم يصل أجره إلى ٤٠٠ ألف ليرة سورية، وأقل راتب في القطاع الخاص ٣٠٠ ألف ليرة سورية لأي عامل مهما كان عمله من دون أي خبرة.

أما بالنسبة للتعليم في القطاع الخاص والدورات الخاصة فأقل راتب شهري هو ٥٠٠ ألف في أي مدرسة أو معهد خاص، وهناك البعض من كبار المدرسين في القطاع الخاص يحصل على مليون ليرة سورية، وبين عدد ممن تم سؤالهم عن أسعار الدروس الخصوصية أن ساعة المواد العلمية عند كبار المدرسين تصل إلى ٢٥ ألف ليرة سورية، وبشكل عام لا يوجد درس خصوصي في أي مادة ولأي مدرس كان ولو لم يكن خبيراً بأقل من ٥ آلاف ليرة سورية.

أما بالنسبة لأصحاب الحرف الخاصة من إصلاح مكيفات وسيارات وغسالات وغيرها فالأجر هنا مفتوح وحسب اتفاق صاحب العمل والحرفي، ولكن الأكيد أن أغلب الحرفيين يمكن أن يتجاوز دخلهم اليومي ٢٠٠ ألف ليرة سورية، حيث علمنا أن فك محرك سيارة وإعادة تركيبه من دون أي قطع يكلف مليون ليرة سورية، وهو لا يستغرق أكثر من ثلاثة أيام في أبعد حد، وفحص شبكة كهرباء السيارة من دون أي إصلاح لا يقل عن ١٠ آلاف ليرة، وأجور تركيب إشطمان من دون قيمته ٢٥ ألف ليرة سورية.

في القطاع العام تبقى الأجور محدودة ومرتبطة بالقانون، حيث لا يمكن أن تتجاوز الحد الأعلى لسقف الفئات الوظيفية التي أصبحت الآن ١٥٦ ألف ليرة سورية، لكن أكد لنا عدد من العاملين في القطاع العام أن أغلبهم اليوم لا يعتمدون على الراتب، فإن لم يكن هناك استفادة من العمل الوظيفي (فساد) بحيث أن عمله ومكانته لا تسمح له بذلك، فإن أغلب العاملين في القطاع العام يعملون في مكان آخر وربما أكثر من عمل، وهم لا يستطيعون ترك عملهم، إما بسبب عدم الموافقة على الاستقالة أو الإجازة بلا أجر، أو لأنهم ينتظرون الإحالة إلى المعاش والحصول على معاش تقاعدي، لكن هناك إجماع من أغلبية من تحدثنا إليهم أنه لا يوجد موظف في القطاع العام يعتمد في حياته على الراتب الذي يقبضه في تأمين معيشته لأن أقل عائلة تحتاج إلى مصروف يصل إلى خمسمئة ألف ليرة شهرياً في ضوء الارتفاع الجنوني للأسعار.

أما الفئة التي تعتبر أعلى دخلاً وهم كبار رجال الأعمال وأصحاب الأملاك العقارية، والأطباء وكبار المحامين والمهندسين فإن نسبتهم لا تتجاوز ١٠ بالمئة من الشعب السوري، وهؤلاء لم يتأثر دخلهم بارتفاع الأسعار، لأن كلاً منهم يرفع أسعاره بشكل آلي مع كل تغيير في الأسعار، حيث نجد أن أسعار الأدوية ارتفعت بالقياس إلى رواتب ذوي الدخل المحدود أكثر من ١٠ أضعاف، وكذلك الخدمات الصحية إذ إن معالجة السن اليوم تكلف أكثر من ١٠٠ ألف ليرة، وزراعة السن مليون ليرة، والعمليات الجراحية فقط لا تقل كلفتها عن ١٠٠ ألف ليرة، وهناك عمليات نوعية تصل إلى عشرات الملايين مثل زراعة الحلزون والقلب المفتوح وفتح الدماغ وغيرها.

الأستاذ الجامعي شفيق عربش بيّن أن الفجوة بين الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً والأكثر دخلاً أصبحت كبيرة، ولفت إلى أن نسبة الفقراء ارتفعت بشكل كبير ونسبة فاقدي الأمن الغذائي أصبحت كبيرة.

ورأى عريش ذلك في حديثه لـ«الوطن» أن الأسباب التي أدت إلى ذلك يأتي على رأسها الفساد واستغلال الحرب الكونية على سورية، حيث تاجر تجار الأزمة بكل شيء مدعومين من شخصيات رسمية، وجمعوا ثروات هائلة نتيجة مصهم لدم الشعب الصامد.

ولفت عريش إلى أن الفساد كان موجوداً قبل الحرب لكن ليس بهذا الحجم، وقال: كان الشعب في الأغلبية يعيش بشكل جيد، وكانت نسبة الفقر ١١ بالمئة في الحد الأدنى وفي الحد الأعلى ٣٠ بالمئة، وأوضح أن معيار الفقر دولياً في الحد الأدنى هو ١,٧٥ دولار يومياً والأعلى ٢,٥ دولار في اليوم، وأضاف: ما يعني أن ١,٧٥ لأسرة من ٥ أشخاص يعادل ٩ دولارات يومياً وذلك بسعر السوق الموازي ٣٥ ألف ليرة يومياً للأسرة وهذا صعب جداً أن يتحقق في ظل هذه الظروف وانتشار البطالة، مشيراً إلى أن نسبة الفقر الأدنى بلغت ٤٥ بالمئة ونسبة الفقر العام ما بين فاقدي الأمن الغذائي والطبقة الهامشية تجاوزت ٩٠ بالمئة.

ورأى عريش أن أخطر ما في ذلك هو أن نسبة الطبقة الهشة هي ٣٠ بالمئة وأي هزة تصبح فاقدة لسبل العيش، مشيراً إلى وجود دراسات في المكتب المركزي للإحصاء خلال عام ٢٠٢١ لتقييم كل ذلك.

الخبير الاقتصادي عامر شهدا أكد لـ«الوطن» أن الفئة الأقل دخلا هم صغار الموظفين والعمال المياومون وأصحاب العقود الشهرية، اما أصحاب الدخل المفتوح فهم التجار وأصحاب المهن العلمية، وهناك زيادة في عدد ذوي الدخل المحدود بسبب السياسة الاقتصادية الداعمة لفئة معينة حيث حصل ١٠ صناعيين على ٧٥ بالمئة بالمئة من قروض المصرف الصناعي البالغة ٣٠ مليار ليرة.

ويرى شهدا أن القانون ٨ الخاص بدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر يشكل الطريق الصحيح لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإزالة الفوارق بين الطبقتين الأقل دخلاً والأعلى دخلاً، لأننا اليوم نشهد طفرات في تشكل الثروة بسبب اقتصاد الظل، الذي يجب العمل على إلغائه لأنه سبب كل التدهور الذي حصل في الاقتصاد السوري.

وأشار شهدا إلى تناقض عجيب في موضوع الأجور حتى في القطاع العام حيث إن فرق الراتب بين عامل في الفئة الخامسة وأستاذ جامعي لا يزيد على ٢٠ ألف ليرة.

وفي الميدان التجاري نجد أن هناك فوارق كبيرة، فبعض التجار يمكن أن يحققوا دخلاً شهرياً يزيد على ٣٠ مليون ليرة وغيرهم لا يتجاوز دخله ٥ ملايين ليرة، وأضاف إن المبالغة في أرقام كلف الإنتاج أدت إلى ثراء فاحش لدى الصناعيين، حيث إن الأسعار في بعض الخدمات والأعمال الإنتاجية الحرة أصبحت تفوق ٤٠٠ بالمئة من التكاليف الحقيقية، وبالتالي هذه الأرباح أدت إلى تخريب الاقتصاد وإفقار الفئات الأقل دخلا نتيجة التضخم وفقدان الليرة للكثير من قدرتها الشرائية، وأكد أن الحل في العودة إلى مشاريع التنمية الشاملة ويجب أن تكون البداية من الريف.

أخيراً: من خلال هذه القراءة والمتابعة والآراء نجد أن من تأثر بتغيير الأسعار هم فقط أصحاب الدخل المحدود من العاملين في الدولة، يتبعهم العاملون في القطاع الخاص من الفئات الدنيا، وبقية الفئات الأخرى متوازنة نتيجة قيامها برفع أسعار منتجاتها وخدماتها بالتوازي مع كل ارتفاع تشهده الأسواق، وكذلك الحال زادت فئة قليلة جداً من أرباحها بشكل فاحش وهم تجار الحرب ورموز الفساد.

تسويق خجول للسورية للتجارة من حمضيات طرطوس

الرابطة الفلاحية: لا تنسيق معنا والكمية قليلة مقارنة بالإنتاج

صقر: نتسوق بمقدار قدرتنا على التصريف

| هيثم يحيى محمد

بعد مضي نحو الشهر ونصف الشهر على بدء تسويق مادة الحمضيات في محافظة طرطوس من قبل السورية للتجارة لم يتمكن فرعها بطرطوس من تسويق سوى (١١٠) أطنان من محصول هذا الموسم الذي يقدر بـ (٢١٥) ألف طن وبالتالي لم يكن لهذا الأمر التأثير الإيجابي المطلوب على المنتجين والمستهلكين من حيث الأسعار وغيرها، ما أبقى شكاوى الفلاحين قائمة من الخسائر التي يقعون بها ومن العجوزات والديون التي تتراكم عليهم سنة بعد أخرى كما أبقى شكاوى المواطنين على حالها من جهة ارتفاع أسعار الحمضيات في السوق نتيجة العمولات في سوق الهال وما يفرضه التجار من أسعار تزيد بأكثر من ضعف السعر الذي يبيع به المنتج.

رئيس رابطة طرطوس الفلاحية نسيم نعمان أكد أن فرع السورية يتسوق من بعض الفلاحين ضمن شروط محددة من دون التنسيق مع الرابطة أو الجمعيات وأن الكميات التي تسوقها قليلة جداً مقارنة بإنتاج المحافظة، مضيفاً إن الرابطة مستعدة لأي تنسيق من شأنه زيادة الكميات المسوقة عن طريق المؤسسة وخدمة الفلاح المنتج من النواحي كافة.

والسؤال الذي يفرض نفسه في ضوء ما تقدم ما الأسباب والعقبات التي منعت الفرع من استجرار كميات أكبر ومن طرح الكميات المستجرة أو بعضها في صالاته؟ وما متطلبات نجاحه في تدخّل إيجابي أكثر تأثيراً وفعالية لمصلحة المنتج والمستهلك؟

مدير السورية للتجارة بطرطوس محمود صقر يجيب «الوطن» بالقول إنه لا توجد أي عقبات بالتسويق وإن الفرع قام بتسويق الحمضيات من جميع الفلاحين الذين تواصلوا معه مباشرة أو عن طريق الجمعيات الفلاحية.

وأشار إلى أن موسم الحمضيات طويل وهم مستمرون بعملية التسويق والكميات المسوقة يتم فرزها وتوضيبها وإرسالها للفروع في بعض المحافظات.

وعن السبب وراء عدم تسويق سوى مئة وعشرة أطنان حتى الآن أي بمعدل طنين اثنين فقط في اليوم قال: نحن نتسوق بمقدار قدرتنا على التصريف بمختلف الفروع.

والتسويق يتم من فرعي طرطوس واللاذقية مع العلم أن التسويق يتم بمعدل ٣ أو ٤ أيام في الأسبوع وليس كل أيام الأسبوع لأننا نحتاج لتوزيع الصناديق الحقلية للمزارعين وإعادة جمعها وفرز الحمضيات المسوقة وتوضيبها في بقية الأيام.

وختم بالقول: من غير المنطقي أن نتسوق كمية لا نقدر على تصريفها لأن هذا يعرّض المادة للتلف والمؤسسة لخسائر مالية.